

ومنه جعل إستمرار الجنس البشري في إطار شرعي يحفظ للزوجين نفسيهما ودينهما . ولذلك فقد أجلته كل الأديان وإنعتبره رباط ديني مقدس ذو فوائد دينية ودنيوية ، فإعتبره اليهود فرضا على كل قادر وأن من يحتم عنده مع القدرة عليه يستحق القتل، أما الإسلام فقد أمر الشباب بالزواج لأنه يتماشى مع الطبع الإنساني والقيم الدينية والنفسية والاجتماعية ، وقد حاولت المجتمعات البشرية منذ القدم جعل الزواج في إطار محدد ذو صبغة موحدة تفرقه عن باقي العلاقات غير الشرعية الأخرى ، وحرضت في ذلك على اتباع إجراءات معينة تعطي لهذا العقد الهمبة والقوة الدينية ، فمثلاً إشترط المسيحيون أن يتم هذا الزواج في كنيسة وبين أيدي رجل الدين وبعد صلاة الإكلييل وأن يسجل في دفتر قيد عقود الزواج الذي يمسكه رئيس كل كنيسة . وأمرت بتسجيل عقد الزواج لأهداف عملية تحفظ الحقوق من الضياع . وقد صب قانون الأسرة الجزائري في هذا المصب وإنستوجب قيد الزواج في سجلات الحالة المدنية ، غير أنه ورغم صراحة النصوص القانونية بضرورة تسجيل عقد الزواج إلا أن بعض الأفراد يغفلون هذا الشرط ويعقدون زيجاتهم دون تسجيلها